الفصل السادس

بنك مصر والاستعمار الجديد

تعتبر الفترة بين عامى ١٩٠٣ و١٩٣٦ هى الفترة الثالثة والأكثر ديناميكية فى رحلة توسع مجموعة شركات مصر، فخلال هذه الفترة بدأت كبرى شركات بنك مصر، وهى شركة مصر للغزل والنسيج، فى الإنتاج وتطورت لتصبح كبرى شركات الغزل والنسيج بمصر والشرق الأوسط. هذا فضلا عن قيام البنك بتأسيس عدد من الشركات الهامة، التى حقق الكثير منها ربحية عالية. غير أنه، للأسف، قام خلال تلك الفترة أيضًا بإنشاء عدد من الشركات الأخرى التى ساهمت فى تقويض صورته بشدة فى الدوائر الحكومية ولدى الرأى العام، وقد ثبت عدم جدوى هذه الشركات تجاريًا واستنزافها لقسط وافر من موارد البنك. وأدى قيام البنك بتأسيس شركات جديدة إلى تسييس عملية التصنيع فى مصر بصورة أكبر. فمع تنامى رغبة العديد من أبناء الطبقة العليا والسياسيين فى الحصول على مواقع فى مجالس إدارات هذه الشركات، توخى البنك المزيد من الحذر لتحقيق التوازن بين الجماعات السياسية، لاسيما مع حاجة البنك للاستمرار فى الضغط على الحكومة بكل ما أوتى من قوة للحفاظ على استمرار مخصصات الدعم التى كان يعتمد عليها بشدة لتسيير العمل فى الشركات غير المربحة، كمصر للطيران. وإن كان نجاح البنك والدعم والتسهيلات التى حصل عليها لعدد من شركاته لم تأت دون مشكلات نظرا لأن هذا النجاح دفع بعدد من الرأسماليين المصريين الآخرين لتوسيع نطاق أعمالهم وتأسيس شركات جديدة للحصول على الدعم الحكومى، وبالتالى منافسة مجموعة شركات مصر.

وقد تمثل النمو السريع لبنك مصر فى مطلع ثلاثينيات القرن العشرين فى تأسيس سبع شركات جديدة والتوسع فى عدد من الشركات القائمة. ففى ١٩٣٢، تم تأسيس شركة

مشتركة مع شركة طيران هيوستن بلندن (والتى أصبحت فيما بعد جزءا من الخطوط الجوية البريطانية) لتأسيس أول شركة مصرية للنقل الجوى، وهى مصر للطيران. وفى العام ذاته، أسس البنك شركة بيع المصنوعات المصرية، لا سيما المنسوجات. ولعل السنة الأكثر نشاطا للبنك خلال هذه الفترة كانت سنة ١٩٣٤، والتى أسس فيها البنك أربع شركات جديدة. كانت أولاها شركة مصر لعموم التأمينات والتى تأسست بالاشتراك مع شركة بورنج للتأمين بلندن وشركة تريستا العامة للتأمين. أما الشركات الثلاث الأخرى فكانت شركة مصر للملاحة البحرية وشركة مصر لصناعة دبغ الجلود، وشركة مصر للسياحة، والتى أكملت الخدمات التى قدمها مكتب مصر للنقل والمكاتب المصرية لوكلاء لندن السياحيين، وهى كوكس وكنجز المحدودة.

ومن بين كل الشركات التى أنشأها البنك خلال عقد العشرينيات والنصف الأول من ثلاثينيات القرن العشرين، كان البنك وشركاته التى تعمل فيما يتعلق بجنى وتسويق وتصنيع القطن هى التى حققت بعض الأرباح، وكانت الشركة الأكثر ربحية فى هذا الإطار هى شركة مصر للغزل والنسيج. كما نجحت شركتا مصر لحليج الأقطان ومصر للملاحة البحرية فى تحقيق بعض الأرباح، ويبين جدول ٦-١ صافى أرباح هذه الشركات بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٦. وعلى الرغم من أنه لم يصدر بيان بأرباح وخسائر شركة مصر لتصدير الأقطان (كما كان الحال مع كل مؤسسات البنك الأخرى) فقد نجحت الشركة وأصبحت بحلول عام ١٩٣٦ واحدة من أهم شركات تصدير القطن فى مصر.[١] وتشير معدلات النمو المشجعة لشركات بنك مصر المتعاملة فى القطن، بالمقارنة بتلك التى لم تكن أنشطتها متعلقة بتجارة أو تصنيع القطن، لواحدة من الصعوبات الجوهرية التى اعترضت سبيل التصنيع فى إحدى دول العالم الثالث كمصر والتى يعتمد اقتصادها على عدد محدود

(١) إجمالى صادرات شركة مصر لتصدير القطن بلغت ٣٨,٥٣١ قنطارا لموسم ١٩٣٦-١٩٣٧ و٤٤,٥٨٨ قنطارا للموسم ١٩٣٧-١٩٣٨، وهو ما أهلها لاحتلال المركز الثانى عشر من بين أكبر ٤٨ شركة لتصدير القطن وفق **دليل القطن الدولى**. وكما كان الحال حينما كانت الشركة مملوكة لعائلة ليندمان، ظلت ألمانيا العميل الرئيسى للشركة مستحوذة على ٧٠ بالمائة من إجمالى صادرات الشركة فى ١٩٣٦-١٩٣٧ و٥٥ بالمائة فى ١٩٣٧-١٩٣٨، وهو ما كان سببا فى انزعاج المندوب السامى البريطانى فى القاهرة.
Internation Cotton Bulletin. Vol. 16 (58). January 1938 pp. 116-117; vol 17 (71) January 1939 pp. 56-57.

من المحاصيل. فغياب التنوع فى القطاع الزراعى انعكس من خلال عدم القدرة على تنويع القطاع الصناعى نظرا لأن مصر كانت تمتع بميزة نسبية مرتفعة فى مجال تصنيع المنسوجات القطنية فقط.

جدول (٦-١) صافى أرباح بنك مصر ومجموعة شركات بنك مصر المتعاملة فى القطن (بالجنيه المصرى) (١٩٣٠-١٩٣٦)[١]

السنة	أرباح بنك مصر	أرباح مصر للغزل والنسيج	أرباح مصر للحلج	أرباح مصر للنقل
١٩٣٠	١١٤,٩٢٥	٦٠٧	٢٨,٧٤٣	غير متوافر
١٩٣١	١٣٤,٨١٦	٢,٨٠٧	٢٣,٧٩٠	//
١٩٣٢	١٤٠,٣٨٤	٣٧,٨٠٧	١٤,١١٢	//
١٩٣٣	١٤١,٩١٠	٤٣,٦٣٥	١٠,٧٨٧	١,٢٩٢
١٩٣٤	١٤٤,٧٨٨	٤٥,٤٩٢	٢٢,٢٠٤	٧,٢٠٨
١٩٣٥	١٤٦,١٩٥	٥٩,٦٩٣	٧,٣٨٥	٣,٩٧٠
١٩٣٦	١٤٠,٩٣٨	٦٤,٣٩٥	١٥,٩٦٤	٨,٢٠٣

ولم تحظ أى من شركات بنك مصر بتسليط الأضواء عليها كما كان الحال مع شركة مصر للغزل والنسيج، والتى كان مقرها بالمحلة الكبرى بالغربية. فقد توسعت هذه الشركة بمعدل سريع حيث ارتفع حجم رأسمالها من ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٩٢٧ إلى مليون جنيه فى ١٩٣٦. وخلال فترة تشغيلها الأولى بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٦، زاد معدل استهلاك الشركة من القطن بما يزيد على ٩٠ بالمائة من ٢٢,٣٠٨ إلى ٢٨١,٨٠٣ قنطار. وخلال نفس الفترة زاد إنتاج غزل الشركة من ٨٤٣,٧٤٤ إلى ١٠,٧١٦,٨٩٤ كيلو جرام من الغزل، كما زاد إنتاج المنسوجات من ١٤٨,٣٢٤ إلى

(١) المصدر: Elie Politi. **Annuaire des societes egyptiennes par actions 193**٦. Alexandria: Imprimerie A. Procaccia, 193٧. Pp. 559, 563; Clement Levy (Ed.). **The Stock Exchange Yearbook of Egypt 1937**. Alexandria: Procaccia Printing Works, 193٧. Pp. 40, 173, 440.

١,٤٩٩,٥٨٦ مترا مربعا.[١] وهذه الأرقام لا تعكس إنتاج مصنع الشركة للكتان (والذى كان جزءا من مجمع مصانع المحلة الكبرى) أو إنتاجها من الملابس الداخلية والناموسيات والخيوط القطنية والقطن الطبى والبطاطين.[٢]

وعلى الرغم من أن الأرقام المسجلة لشركة مصر للحلج تبين تحقيقها معدلا سنويا لصافى الأرباح بلغ ٥١,٢ بالمائة بين عامى ١٩٢٥ و١٩٣٠، فقد سجلت معدلا سلبيا للنمو وبلغ صافى الأرباح سنويًا ١٦,٥ بالمائة فقط بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٦. والأرقام التالية تعبر عن حالة التوسع التى عاشتها الشركة خلال السنوات العشر الأولى من دخولها السوق. ففى عام ١٩٢٤، كانت الشركة تمتلك مصنعا واحدا بالمنيا وكان يستخدم ٤٤,٨٥٠ قنطارا من القطن. بينما أصبح لدى الشركة خمسة محالج للقطن بحلول عام ١٩٣٠ وكانت تستخدم ٩٠١,١٩١ قنطارا من القطن، فى حين بلغ عدد المحالج ثمانية فى ١٩٣٦ وبلغ إجمالى كمية القطن المدخل للمحالج ٩٦٩,٩٩٥ قنطارا.[٣] وبهذا تكون شركة مصر لحليج القطن قد زادت من كمية القطن التى تقوم بتصنيعها بحوالى ٢٠٠٠ بالمائة بين عامى ١٩٢٤ و١٩٣٦، وهو ما أهلها لتصبح ثالث أكبر شركة لحلج القطن فى مصر، وهو ما يعد إنجازا هاما نظرا للتنافسية العالية التى ميزت صناعة حلج القطن والتى كان الكثير من الشركات الكبرى العاملة فيها قد تأسس قبل مطلع القرن العشرين.

وكانت شركات مصر للملاحة البحرية ومصر لتصدير الأقطان ومصر لعموم التأمينات كلها شركات مساعدة، مكنت البنك وشركة مصر لحليج القطن من تعظيم حجم عملياتها. وقد أصدر البنك قروضا على القطن الذى كانت شركة مصر تقوم بحلجه فيما بعد، ثم كان ينقل فى النيل من خلال شركة مصر للملاحة البحرية حتى بورصة مينا البصل حيث كان يباع لصالح أصحابه ثم يشحن للخارج بواسطة شركة مصر لتصدير الأقطان. أما شركة مصر لعموم التأمينات فكان دورها يتركز فى التأمين على القطن الذى كان ينقل بواسطة شركتى مصر للملاحة البحرية ومصر لتصدير الأقطان.

---

(١) Clement Levy (Ed.). **The Stock Exchange Yearbook of Egypt 1937**. Alexandria: Procaccia Printing Works, 193v. Pp. 435.

(٢) على الرغم من توسعها السريع، فقد واجهت شركة مصر للغزل والنسيج صعوبات عدة خلال سنوات عملها الأولى، وهو ما سيتم استعراضه بالتفصيل فى الفصل الثامن.

(٣) Politi. P. 536.

كما عملت مجموعة شركات مصر فى عدة مجالات متعلقة بتجارة القطن، والتى لم تكن لتستطيع التوسع فى أنشطتها للقيام بها لولا حجم التمويل الذى خصصه بنك مصر لقروض القطن. فقد زاد حجم التحويلات مقابل السلع والسندات والضمانات الأخرى من ٢٣٢,٨٨٧,٤ جنيه مصرى فى ١٩٣٠ إلى ٧٣٧,١٥٣,٨ جنيه مصرى فى ١٩٣٦، بمعدل زيادة بلغ ٦٦,٨ بالمائة. وفى ١٩٣٦، أصبح بنك مصر ثانى أكبر بنك تجارى فى مصر، فى حين مثلت مجموعة شركات مصر أكبر شركة قابضة محلية.[١] وهنا يثور التساؤل: كيف كان هذا النمو السريع ممكنا؟ وهل كان توسع مجموعة شركات مصر مدفوعا بنمو اقتصادى حقيقى أم كان توسعا قصير الأمد على غير أساس متين.

وبلا شك، أن العامل الأهم فى نمو بنك مصر خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين كان يرجع إلى مجموعة التعريفات الجمركية الحمائية التى فرضتها الحكومة المصرية فى ١٩٣٠ و١٩٣٤ و١٩٣٨ لحماية صناعة المنسوجات الوليدة،[٢] وهو الأمر الذى كان ممكنا فقط بعد فبراير ١٩٣٠ عندما انقضى أمد آخر معاهدات الاستسلام التى كانت توفر للدول الأجنبية ميزات تجارية تفضيلية (إيطاليا فى هذه الحالة).

ولم يأت فرض التعريفات الجمركية الحمائية لتشجيع التصنيع المصرى كنتيجة لمبادرة بنك مصر وحده فقط فى هذا الشأن، حيث كان اتحاد الصناعات المصرى فى ١٩٢٦ قد طالب الحكومة بالفعل بفرض تعريفات حمائية وقام فى العام التالى بمحاولات للضغط على لجنة العمل الحكومية التى شكلت لدراسة مراجعة التعريفات القائمة لزيادة التعريفات الحمائية المقترحة، وكان الاتحاد يطمح لفرض «تعريفة حمائية مزدوجة»، وليست منفردة كما كان عليه المقترح الحكومى، وكان سيتم بمقتضاها رفع الرسوم على البضائع المصنعة المستوردة فى حين تخفض الرسوم على المواد الخام المستوردة.[٣] وقد كان بنك مصر بالطبع عاملا مؤثرا فى تشكيل سياسة الاتحاد فيما يتعلق بالتصنيع. كما أصدر البنك ورقة بموقفه قدمها للحكومة تضمنت رؤيته فيما يتعلق بوسائل وأهداف التصنيع

---

(١) بنك مصر. **تقارير**، ١٩٣٠. ص. ١٣؛ ١٩٣٦ ص. ١٧.

(٢) خطاب شخصى من السير سبع حبشى فى ٢٥ يونيو ١٩٧٤.

(٣) Great Britin, Foreign Office, Departement of Overseas Trade, **Report on the Economic and Finanacial Sitation of Egypt 1927**. London: HMSO, 1927. pp. 12-13.

المصرى، وكان مما جاء فيها دعوة البنك لفرض تعريفات جمركية حمائية لتحفيز قطاع عريض من الصناعات المصرية كما دعا لإنشاء بنك صناعى مملوك للدولة.[١]

وفى يونيو ١٩٣٠، فاز حزب الشعب بزعامة إسماعيل صدقى بالانتخابات البرلمانية. وبعد وفترة وجيزة من توليه السلطة، أوقف صدقى العمل بدستور ١٩٢٣ وأسس نظاما شبه ديكتاتورى. فتم إغلاق البرلمان واندلعت المظاهرات فى أنحاء متفرقة من البلاد. وحتى تمت استعادة النظام بشكل تدريجى أحكم معه إسماعيل صدقى قبضته على الدولة. ووفقا للدستور الجديد الذى أقر فى أكتوبر ١٩٣٠، تم تقليل حجم وسلطات مجلسى البرلمان كما عهد للملك بسلطات أوسع لم يكن يتمتع بها وفق الدستور القديم. ونظرا للسلطات الواسعة التى تمتع بها إسماعيل صدقى والتأييد الذى حظيت به حكومته من قبل القصر، كانت حكومته فى موقف قوى للقيام ببعض التغييرات الإيجابية فى السياسة الاقتصادية للدولة، وكذلك مواجهة أى رد فعل غير مرحب لهذه السياسات من قبل بريطانيا العظمى أو أى من القوى الأجنبية الأخرى.

وقبل قيامه بفرض التعريفات الجمركية الحمائية بفترة قصيرة، كان إسماعيل صدقى أحد دعاة التصنيع المصرى. ولم يقتصر دوره فى هذا الصدد على ترأسه للجنة التجارة والصناعة والتى أجرت دراسة عن الاقتصاد المصرى خلال فترة الحرب العالمية الأولى فقط، وإنما كان فاعلا فى تأسيس إتحاد الصناعات المصرى فى ١٩٢٣. وكما يوضح بيرك، فلم يكن صدقى سياسيًّا محافظًا ولكن اقتصاديًّا تقدميًّا. وفى ظل حكومته، حصلت الصناعة المصرية على دفعة قوية كانت مطلوبة من خلال التعريفات التى تم تطبيقها فى ١٩٣١، وكذلك تنفيذ مشروع بنك كريدى أجريكول بعد سنوات عدة من المناقشات بشأنه، كما تم تقليص أجور الأراضى وإعلان إرجاء سداد الديون. غير أن صدقى لم يقم بتمديد فترة سداد القروض الرهنية بل قام، من خلال مناورات عديدة، بإجبار عدد من أعضاء البرجوازية الزراعية على الاستقالة من حزب الوفد والانضمام لحزب الشعب.[٢]

---

(١) بنك مصر، مكتب البحوث الاقتصادية. **تقرير إنشاء الصناعة الأهلية فى مصر**. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٩. ووفقا لعدد من الموظفين السابقين فى بنك مصر، فقد كان سيد كامل المؤلف الرئيسى للتقرير.

(٢) F.O. 141/694, "Political Situation, 1932" pieces numbered 1/1/32 to 1/48/32; مقابلة مع د. عباس عمر الهلالى، من عائلة الهلالى المعروفة بأسيوط، ٩ يونيو ١٩٧٤. وقد روى د. الهلالى أن صدقى هدد عدد من ملاك الأراضى من مديرية أسيوط بالحجز على أراضيهم إذا لم ينضموا لحزب الشعب.

ولعله يكون واضحًا أن سياسات إسماعيل صدقى أثارت قدرا هائلا من الغضب والمقاومة من قبل الوفد ومناصريه فى الحركة الوطنية. وكان سوء طالع مجموعة شركات مصر أنها أصبحت ينظر إليها على أنها تابعة لحكومة صدقى التى أقرت التعريفات الجمركية الحمائية المناسبة لشركات بنك مصر للمنسوجات، كما قدمت الدعم لشركات البنك وعهدت للبنك بالحقوق الحصرية بإنشاء ناقل جوى وطنى.

كما اشتكى عدد من أصحاب المصالح من الأجانب من أن الحكومة المصرية كانت تعمل لصالح مجموعة شركات مصر. وفى الواقع، فقد تمكنت المؤسسة الوطنية من التغلب على الصعوبات التى واجهتها خلال تلك الفترة من خلال الاعتماد على المقدرات السياسية.(١)

وقد كان هذا الاعتماد على «المقدرات السياسية» ممكنا لأنه تماشى مع المصالح الاقتصادية لصدقى، والتى كانت تدور فى فلك مصالح شركة الحرير الوطنية، وشركة مصر للغزل والنسيج، والتى كانت لا تزال شركة صغيرة فى ١٩٣٠. فلم يكن صدقى وشركاؤه يعدونها بمثابة تهديد لشركة الحرير الوطنية الأقدم، كما وضعت خطط فى عامى ١٩٣٢ و١٩٣٣ للقيام بعمليات تسويق مشتركة داخل مصر.(٢) وفضلا عن ذلك، مرر صدقى قانونا من خلال البرلمان يقضى بتقديم دعم مقداره عشرون قرشا لكل من الشركتين عن كل قنطار من القطن يتم غزله ونسجه فى مصانعهما.(٣)

وكان العضو الأهم فى حكومة صدقى، من وجهة نظر بنك مصر، هو توفيق دوس باشا وزير المواصلات، والذى كان محاميا ثريا ومالكا لأراض فى أسيوط. حيث كانت توجيهاته هى السر وراء نجاح البنك فى الحصول على امتياز إنشاء شركة مصر للطيران مع حقوق حصرية للنقل داخل القطر. كما كان دوس مهما للبنك من حيث الحصول على دعم سمح لشركة مصر للطيران الوليدة بتدريب الطيارين المصريين ومهندسى الصيانة وإنشاء المطارات. ولم يكن من قبيل المصادفة كذلك أنه فى أعقاب استقالته من الحكومة،

---

(١) Berque. **Egypt**. P. 448.

(٢) 1/17985, no 54/84/33, Larkins to Secretary of state for Foreign Affairs, ٣٧F.O. Department of Overseas Trade, December 23, 1933.

(٣) مجلس النواب المصرى. الجلسة الثامنة والخمسين، ١٤ يونيو ١٩٣٢. ص. ١٠٧٥. منشور **بالوقائع المصرية فى** ذات التاريخ.

أصبح دوس رئيسا لشركة مصر للغزل والنسيج فى ١٩٣٣ وفى العام التالى عين رئيسًا لشركتى مصر لعموم التأمين ومصر للملاحة البحرية الجديدتين. كما عين أخوه مهيب، الذى كان عضوا بمجلس الشيوخ، مديرا لشركة مصر للكتان.[١]

وكانت شركة مصر للطيران واحدة من عدة شركات تم تأسيسها فى العقد الرابع من القرن العشرين، وكانت بمثابة الكارثة على بنك مصر؛ حيث إنها لم تتسبب فقط فى سحب البنك بصورة أكبر لفلك الحياة السياسية المصرية، والتى كانت تزداد تفككًا؛ وإنما دفعت البريطانيين لتوجيه مزيد من الاهتمام لمجموعة شركات مصر بشكل عام. وكعادة البنك، عمد فى تأسيسه لشركة مصر للطيران لضم عدد من السياسيين ورجال الأعمال من أصحاب النفوذ بين مؤسسيها. ومن بين الأسماء التى ظهرت فى بيان تأسيس الشركة والصادر فى مايو ١٩٣٢ كان اسم محمد طاهر باشا، والذى كان عضوا ذا نفوذ فى العائلة المالكة وطيارًا متقاعدًا. وكان لطاهر علاقات وثيقة بالمصالح السياسية والاقتصادية الألمانية فى مصر وهو ما أثار قلق البريطانيين، فقد كان نائب رئيس سيمنس الشرق الأوسط، ولم تتراجع مخاوف البريطانيين حتى مع تعيين بريطانى، وهو رئيس شركة طيران هيوستن البريطانية، مديرا مشاركا لمصر للطيران.[٢] وبسقوط حكومة صدقى فى ١٩٣٣، تفاقمت مشكلات البنك حيث وجد نفسه فى مواجهة حكومة جديدة غير راضية عن الدعم الذى تتلقاه شركة مصر للطيران.

وعلاوة على قلقهم حيال نفوذ دول المحور داخل مجموعة شركات مصر، كان لدى البريطانيين مصدر آخر للقلق تمثل فى تراجع كمية السلع المصنوعة التى تقوم مصر باستيرادها من مصانع النسيج بمانشستر فى أعقاب فرض التعريفات الجمركية الحمائية. فبينما كانت بريطانيا تسيطر على ٧١,٨ بالمائة من سوق المنسوجات فى مصر (مقدرًا بالأمتار المربعة)، فقد تراجعت هذه النسبة إلى ٤٢ بالمائة فى ١٩٣٣ وإلى ٣٦ بالمائة فى ١٩٣٦؛ فى حين وصلت النسبة إلى ٢٧ بالمائة فى ١٩٣٨. وفى المقابل زادت نسبة دول المحور، إيطاليا وألمانيا واليابان، حتى بلغت ٦٠,٤ بالمائة. وفى ١٩٢٥،

---

(١) شركة مصر للغزل والنسيج، ١٩٣٣. ص. ١١؛ Levy, **1937**. p. 546.

(٢) F.O. 371/20J28, F.A.I. Muntz to Gerald Delaney, 16 April 1936; interview with Mr. Muntz in London 14 Jan. 1975.

سيطرت إيطاليا واليابان مجتمعتان على ٢٨,٦ بالمائة من السوق فى وقت لم تكن ألمانيا قد دخلت فيه ساحة المنافسة بعد.(١) ونتيجة لذلك، ثار جدل بين وزارة الخارجية البريطانية ومجلس التجارة وغرفة تجارة مانشستر حول ما يجب أن يكون عليه ردهم على التغيرات التى طرأت جراء فرض التعريفات الحمائية المصرية وسياسة «الإغراق» التى اتبعتها دول المحور، وخصوصا اليابان. وفى البداية، هددت غرفة تجارة مانشستر بتحول أعضائها من الشركات للبحث عن مصادر بديلة للقطن الخام المصرى.(٢) كما عمدت بعض شركات مانشستر للتغلب على منافسيهم بالالتفاف حول حاجز التعريفات الجمركية من خلال تأسيس شركات مصرية ـ إنجليزية مشتركة مسجلة بمصر، وهو ما قامت به واحدة من أكبر شركات مانشستر وهى مجموعة كاليكو للطباعة والتى قامت بمشاركة شركة الحرير المصرية فى ١٩٣٤ لتكوين شركة جديدة لتصنيع المنسوجات فى مصر.(٣)

وكنتيجة لسياسة شركة كاليكو، قامت منافستها الرئيسية، مجموعة صباغى برادفورد، بالاستفادة من الحماية التى وفرتها الرسوم الجمركية العالية وقامت بتصنيع منسوجاتها من القطن فى مصر. وعلى الرغم من انعدام ثقة البريطانيين وعداوتهم الظاهرة لبنك مصر، فقد انتصر رأى وزارة الخارجية البريطانية فى النهاية بعد نزاع طويل مع الحكومة البريطانية والدوائر التجارية، حيث تم الاتفاق على أنه بدلا من محاولة إرغام بنك مصر على إتباع سياسات يقبلها الإنجليز، فإنه يجب بذل بعض الجهود لاستقطاب مجموعة شركات مصر من خلال تشجيع توسيع العملية التى كانت قد بدأت بالفعل، وهى عملية تأسيس شركات مشتركة بين الشركات البريطانية ومجموعة شركات مصر.(٤) غير أنه

---

(١) Great Britain. **Financail Situation**. Pp. 27-31; F.O. 371/20898/J2998, Lampson to Eden, June 18, 1937.

(٢) F.O. 141/729/51, Smart (?) to Turner, Jan. 10, 1931; F.O. 141/697/184, Secretary of Chamber of Commerce in Egypt to Commercial Secretary in Cairo, January 26, 1932; F.O. 141/755/70, A.G. Mills to Secretary of British Chamber of Commerce in Egypt, January 10, 1933.

(٣) F.O. 371/54_/17985.

(٤) F.O. ١٤١/755/70, Lorraine to Secretary of State for Foreign affairs, Department of Overseas Trade, November 10, 1933.

حتى تلك النقطة، كان بنك مصر هو الذى يقوم بدعوة الشركات البريطانية وغيرها من الشركات الأجنبية للاشتراك فى تأسيس شركات جديدة، ولذلك حينما تقدم المستشار القضائى السابق ورئيس المخابرات البريطانية فى مصر، السير ألكسندر كيون بويد، بمقترح أولى نيابة عن شركة بيرفورد رفضه البنك. وبالرغم من ذلك، فقد استمرت وزارة الخارجية البريطانية وشركة بيرفورد فى النظر لبنك مصر على أنه مفتاح لتقليص النفوذ الاقتصادى لليابان وإيطاليا وألمانيا فى مصر، وكذلك لتقليل أثر الرسوم الجمركية الحمائية على تجارة المنسوجات البريطانية مع مصر.

وقد شهدت الفترة الأخيرة لتوسع مجموعة شركات مصر بين عامى ١٩٣٦ و١٩٤٠ تأسيس سبع شركات جديدة، ست منها فى ١٩٣٨: وهى شركة مصر للغزل الرفيع والمنسوجات، وشركة صباغى البيضا بكفر الدوار، وشركة مصر للتنمية العقارية، وشركة مصر للمناجم والمحاجر، وشركة مصر لتكرير الزيت، وشركة مصر للتبغ والسجائر.[١] فى حين كانت آخر شركة تؤسس تحت المظلة الوطنية لبنك مصر هى شركة مصر للمستحضرات الدوائية فى ١٩٤٠. كما كان هناك مشروع لدمج شركة مصر للنقل والملاحة وشركة فلوفيال لتصبحا شركة مصر فلوفيال، غير أنه لم يتحقق على أرض الواقع على الرغم من قيام الشركتين ببعض أشكال التعاون خلال الحرب العالمية الثانية.[٢] كما لم ينفذ مشروع مصنع الحرير السليلوزى، والذى كان إنشاؤه مخططا قبل قيام الحرب العالمية الثانية بين طلعت حرب وعائلة اللوزى ـ تجار الحرير ـ حتى حلول عام ١٩٤٦.[٣]

ومن بين كل هذه الشركات، كانت شركة مصر للغزل الرفيع والنسيج، وشقيقتها، شركة صباغى البيضا، هما اللتان تحققان ربحا. كما تم حل شركة مصر للتبغ والسجائر من قبل مجلس إدارتها بعد فترة وجيزة من إعلان تأسيسها بسبب عدم ملاءتها المالية.[٤] وبعيدا عن شركة مصر للمستحضرات الدوائية، فقد تمكنت الشركات الأخرى من

---

(١) Levy, 1939, pp. 605, 606, 622, 630, 634, 637.

(٢) Levy, 1946, p. 199.

(٣) **PPTH**. سيد اللوزى لطلعت حرب بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٣٦. مقابلة مع السيد اللوزى فى ٢ أغسطس ١٩٧٤.

(٤) مقابلة مع عبد المنعم الديب (بك)، عضو مجلس إدارة شركة مصر للتبغ السابق، فى ١٠ يونيو ١٩٧٤.

الاستمرار حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب توقف حركة التجارة.[1] أما شركة مصر للمستحضرات الدوائية، فلم تصبح مؤسسة ناجحة حتى قيام ثورة ١٩٥٢، وحتى بعد ذلك، لم تتمكن من أن تصبح شركة كبيرة. ومرة أخرى، تأكد بوضوح أن شركات النسيج فقط داخل مجموعة شركات مصر كانت هى الأقدر على تحقيق النجاح المالى.

جدول (٦-٢) مجموعة شركات مصر (١٩٢٠-١٩٤١)[2]

الشركة	سنة التأسيس	رأس المال المدفوع (بالألف جنيه مصرى)	النسبة المملوكة لبنك مصر	رأس المال فى ١٩٤١ (بالألف جنيه مصرى)
١. شركة التضامن المالى	١٩١٠		-	
٢. بنك مصر	١٩٢٠	٨٠	-	١,٠٠٠
٣. شركة مطبعة مصر	١٩٢٢	٥	٤٣,٢	٥٠
٤. شركة مصر للورق	١٩٢٣	٣٠	٥٠,٧	-
٥. شركة مصر لخليج الأقطان	١٩٢٤	٣٠	٥٠,٠	٢٥٠
٦. شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٤٠	٧٥,٠	٢٥٠
٧. ستديو مصر	١٩٢٥	١٥	٦٦,٧	٧٥
٨. شركة مصر للغزل والنسيج	١٩٢٧	٣٠٠	٤٨,٤	١,٠٠٠
٩. شركة مصر لمصايد الأسماك	١٩٢٧	٢٠	٥٤,٠	٧٥
١٠. شركة مصر لنسيج الحرير	١٩٢٧	١٠	٦٥,٠	٧٥
١١. شركة مصر للكتان	١٩٢٧	١٠	٥٥,٠	٤٥
١٢. بنك مصر- سوريا - لبنان	١٩٢٩	١٦٠	٨٣,٠	١٦٠
١٣. شركة مصر لتصدير الأقطان	١٩٣٠	١٦٠	٥٠,٠	١٦٠
١٤. شركة مصر للطيران	١٩٣٢	٢٠	٢٧,٠	٨٠

(١) بنك مصر، اليوبيل الذهبى. ص ص. ٣٢١-٣٢٥.

(٢) ملاحظات: بنك مصر-فرنسا لم يتم إدارجه فى الجدول لأنه من الناحية الفنية كان يعد فرعا لبنك مصر.
المصدر: Politi. **1932, 1939**; Levy. **1937, 1939, 1941**;
بنك مصر. **اليوبيل الذهبى** ١٩٢٠-١٩٧٠. القاهرة، ١٩٧٠. ص. ٣١٨.

الشركة	سنة التأسيس	رأس المال المدفوع (بالألف جنيه مصرى)	النسبة المملوكة لبنك مصر	رأس المال فى ١٩٤١ (بالألف جنيه مصرى)
١٥. شركة بيع المنوعات المصرية	١٩٣٢	٥	٠,٠	٨٠
١٦. شركة مصر لعموم التأمينات	١٩٣٤	٢٠٠	٤٩,٨	٢٠٠
١٧. شركة مصر للملاحة البحرية	١٩٣٤	٢٠٠	٧٨,٣	٢٠٠
١٨. شركة مصر للجلود	١٩٣٤	٥	٨,٠	-
١٩. شركة مصر للشحن	١٩٣٤	٧	٤٤,٣	٧
٢٠. شركة مصر للغزل الرفيع والمنسوجات	١٩٣٧	٢٥٠	٧١,٢	٥٠٠
٢١. شركة مصر للتنمية العقارية	١٩٣٨	٦	٢٩,٣	٦
٢٢. شركة صباغى البيضا	١٩٣٨	٢٥٠	٢٠,٠	٤٠٠
٢٣. شركة مصر للمناجم والمحاجر	١٩٣٨	٤٠	٧٦,٥	٤٠
٢٤. شركة مصر لتكرير الزيت	١٩٣٨	٣٠	٨٢,٠	٣٠
٢٥. شركة مصر للتبغ	١٩٣٨	٤٠	٤٧,٠	٤٠
٢٦. شركة مصر للمستحضرات الدوائية	١٩٤٠	١٠	٢٠,٠	١٠
٢٧. شركة أراضى مصر[١]	١٨٩٧	٣٨٠,٣	-	١١٣,١

وقد يتطلب فهم الأسباب التى أدت لتراجع بنك مصر كمحرك للتصنيع المصرى وكمنافس قوى لرأس المال الأجنبى فى السوق المصرية مراجعة للتغيرات الهيكلية التى لحقت بالسوق العالمية وبالاقتصاد المصرى وبالهيكل الطبقى المحلى فى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين. ولعل العامل الأهم هنا هو التراجع الذى حل على صناعة النسيج البريطانية وبزوغ إيطاليا واليابان، وألمانيا بدرجة أقل، كمنافسين أقوياء فى أسواق دول العالم الثالث للمنسوجات المصنعة. أما الاقتصاد المصرى، فقد أسفرت التعريفات الجمركية الحمائية والسياسات التى طبقتها الحكومة المصرية عن تأسيس ١٣٢ شركة

(١) استحوذ بنك مصر على الشركة فى ١٩٢٧.

جديدة بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٩ بإجمالى رأس مال بلغ ٧,٤١٧,٨٠ جنيه مصرى. ونظرًا لأن المستثمرين كانوا على دراية منذ ١٩٢٧ بأن شكلاً ما من أشكال التعريفات الجمركية الحمائية سوف يفرض فى ١٩٣٠، فإن الشركات التى تم تأسيسها بين عامى ١٩٢٧ و١٩٢٩ كانت ٣٦ شركة بإجمالى رأس مال ٣,٥٧١,٠٠٠ جنيه مصرى، ليصل إجمالى عدد الشركات المنشأة بين عامى ١٩٢٧ و١٩٣٩ إلى ١٦٨ شركة بلغ حجم رؤوس أموالها ١٠,٩٨٨,٨٠٠ جنيه مصرى. وإذا ما تمت مقارنة هذه الأرقام بنظيرتها للفترة بين عامى ١٩٢٠ و١٩٢٦، حيث بلغ إجمالى عدد الشركات الجديدة عندئذ ٨٣ شركة بإجمالى رأسمال بلغ ٧,٤١٧,٨٠٠ جنيه مصرى، وبمقارنة معدلات تكوين رأس المال الجديد يتبين أن الشركات الجديدة كانت تؤسس بمعدل ١٢ شركة فى العام للفترة ١٩٢٠-١٩٢٦ بمتوسط رأسمال ٦٣,٢٠٠ جنيه مصرى. فى حين كان المتوسط ١٣ شركة فى العام بمتوسط حجم رأس مال بلغ ٦٥,٨٠٠ للفترة بين عامى ١٩٢٧ و١٩٣٩.[١] وبالنظر لأن سنوات الفترة الأخيرة قد ضمت سنوات الكساد العظيم، فإنه يبدو جليا أن سياسة الحكومة كانت بالغة الأثر فى تحفيز رأس المال لتكوين شركات جديدة.

وكانت معظم الشركات التى تأسست بين عامى ١٩٢٠ و١٩٢٦ إما شركات تجارية أو مؤسسات ائتمانية أو تتعامل فى تصدير القطن. وبدراسة القرارات المؤسسة لهذه الشركات، يتضح أنه، باستثناء شركات بنك مصر، لم يشارك سوى عدد قليل من المصريين (فى مقابل المتمصرين) فى تأسيس هذه الشركات. هذا فى حين أنه من بين الشركات التى تأسست بين عامى ١٩٢٧ و١٩٣٩، كانت نسبة كبيرة منها صناعية تعمل فى أنشطة يأتى على رأسها النسيج والكيماويات والأسمنت والأحذية. ونظرا لأن القوانين المصدرة فى عام ١٩٢٨ وأوائل ثلاثينيات القرن العشرين كانت تشترط أن يكون اثنان على الأقل من بين مديرى الشركة المنشأة وفق القوانين المصرية (وكذا ٥٠ بالمائة من العاملين بها من المصريين)، فقد أصبح السياسيون والمديرون المصريون أكثر أهمية فى تأسيس الشركات الجديدة. كما أضحى مما لا مفر منه أن تستدعى أى مجموعة من المستثمرين الأجانب عددا من الشخصيات المصرية البارزة للمناصب الشكلية، وأحيانا

---

(١) قرارات التأسيس مأخوذة من **الوقائع المصرية**، يناير ١٩٢ ـ ديسمبر ١٩٣٩.

عددًا من الشخصيات ذات السلطات، ليكونوا من بين أعضاء مجالس إداراتها إذا ما أرادوا لشركاتهم أن تحصل على الدعم أو أى شكل من أشكال المعاملة التفضيلية الأخرى من الحكومة المصرية، وهو ما انعكس فى شكل عدد كبير من المستثمرين المصريين المقيدين فى البيانات المؤسسة للشركات المساهمة خلال العقد الرابع من القرن العشرين. وهكذا، فقد صاحب تأسيس شركات جديدة ظهور برجوازية صناعية مصرية وليدة. وقد خلفت هذه العمليات الثلاث، أى تنامى التنافس بين القوى الامبريالية وفرض التعريفات الجمركية الحمائية وظهور البرجوازية الصناعية، كلها أثرًا هامًّا على تطور بنك مصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

وكانت بريطانيا العظمى قد ضعفت بشدة اقتصاديًّا من جراء الكساد الكبير وكان الأكثر تضررًا من وراء هذه الأزمة الاقتصادية هى صناعة المنسوجات لديها. فقد وجدت عدة شركات فى لانكشير نفسها مجبرة على الإغلاق بعد تراجع الطلب الداخلى والأجنبى. كما فقد الآلاف وظائفهم.[١] وبالنظر لقسوة أثر الكساد على حظوظ لانكشير الاقتصادية، فقد لا يكون من المستغرب مجئ رد فعل عنيف من جانب غرفة لانكشير التجارية بحدة وعنف شديدين ضد قوانين فرض الرسوم الجمركية الحمائية فى أعوام ١٩٣٠، ١٩٣٤، ١٩٣٨.

وجاء تنامى التنافس بين القوى الامبريالية خلال عقد الثلاثينيات ليزيد مشاكل بريطانيا الداخلية تعقيدا. وقد أخذت هذه المنافسة فى مصر شكل صراع حول سوق المنتوجات القطنية. وعلى الرغم من فرض حواجز جمركية، فقد مارس اليابانيون سياسة الإغراق لمنتجاتهم داخل السوق المصرية، فى حين كان مصنعو المنسوجات البريطانيين عاجزين عن إتباع سياسات مماثلة وبالتالى فشلوا فى منافسة أسعار المنتجات اليابانية. فضلا عن أن الحكومة اليابانية كانت تنسق بشدة مع مصنعى النسيج لديها لضمان توفير أفضل الظروف للإنتاج. فمثلاً، ساعدت الحكومة اليابانية أصحاب المصانع على تثبيت مستويات أجور العمالة عند مستوى منخفض، كما وفرت لهم تكاليف مناسبة للطاقة وكان هذا غير الدعم الذى تلقته الشركات التى كانت تنتج على مدار الساعة.[٢] وفى المقابل، لم يكن

---

(١) **The Economist**. November 27, 1937; **The Times of London**. July 5, 1939.

(٢) المقطم. ١ فبراير١٩٣٧. **The Economist**. November 6, 1937.

جدول (٦-٢) رءوس أموال الشركات المصرية المساهمة (١٩٢٠-١٩٣٩) (بالجنيه المصرى)[١]

السنة	عدد الشركات	إجمالى رؤوس الأموال	البنوك			
			البنك الأهلى المصرى	بنوك أجنبية	بنك مصر	غير المعروفة أو غير المتاحة
١٩٢٠	١٩	١,١٢٥,٦	١٧٢,٠	٩٠٩,٤	-	٤٤,٤
١٩٢١	٧	١٩٠,٠	٥٧,٠	١٣٣,٠	-	-
١٩٢٢	٨	١,١٧٢,٠	١٢٥,٠	١,٠٤٧,٠	٥,٠	-
١٩٢٣	١٢	٩٦١,٣	٩٠,٠	٨٤١,٣	٣٠,٠	-
١٩٢٤	٩	١,١٢١,٠	١,٠٤٥,٠	٤٦,٠	٣٠,٠	-
١٩٢٥	١٠	٣٣٠,٠	٢٠,٠	٢٥٥,٠	٥٥,٠	-
١٩٢٦	١٧	٣٤١,٧	١٧٢,٥	١٦٩,٤	-	-
١٩٢٧	١١	٧١٤,٠	٢٤٢,٠	١٢٩,٠	٣٤٣,٠	١٠,٠
١٩٢٨	١٢	١,١٢٦,٥	٩٥٣,٠	١٤٣,٥	٢٠,٠	١٠,٠
١٩٢٩	١٣	١,٧٣٠,٥	٢٢٠,٠	١,٥١٠,٥	-	٤٠,٠
١٩٣٠	١١	٦٢٨,٠	٥٠,٠	٥٧٨,٠	-	-
١٩٣١	٩	١,٤٧٦,٤	-	١٧٦,٤	-	١,٣٠٠,٠[٢]
١٩٣٢	٩	٣٢٣,١	١٠٠,٠	٢١٦,٤	٦,٧	-
١٩٣٣	٦	٣٢٤,٠	٢٨٠,٠	٣٥,٠	٩,٠	-
١٩٣٤	١٧	١,٢٨٤,٠	٦٢٠,٠	٣٤٩,٠	٣١٢,٠	٣,٠
١٩٣٥	١٥	٤٩٦,٠	٥٦,٥	٣٢١,٦	١١٠,٠	٨,٠
١٩٣٦	١١	٥٠١,٠	٢٠٤,٠	٢٩٧,٠	-	-
١٩٣٧	١٨	٦٤٤,٠	١٩٣,٠	٤٠١,٠	٥,٠	-
١٩٣٨	٢٨	١,٢٣٦,٣	٣٩٧,٠	٥١٢,٠	٣٤٥,٣	-
١٩٣٩	٨	٥٠٥,٠	-	٥٠٥,٠	-	-
الإجمالى	٢٥٠	١٦,٢٣٠,٤	٥,٢٢٩,٠	٨,٢٧٠,٠	١,٣١٦,٠[١]	١,٤١٥,٤

(١) المصدر: القرارات المنشئة للشركات المساهمة. **الوقائع المصرية**. يناير ١٩٢٠-ديسمبر ١٩٣٩.
(٢) رأس مال بنك كريدى أجريكول.

بمقدور المصنعين البريطانيين الاستفادة من أى مزايا مماثلة على الرغم من تمتعهم بنفوذ كبير لدى دوائرهم الحكومية. ونظرا لعدم وجود اتحادات قوية للعمال فى اليابان، فقد كان بمقدور أصحاب المصانع ليس فقط دفع أجور أقل لعمالهم، وإنما كذلك تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية من خلال العمل طيلة الأربع وعشرين ساعة فى اليوم.

وقد أصبح التنافس بين بريطانيا العظمى واليابان ثلاثى الأبعاد مع رفع شركة مصر للغزل والنسيج لمستويات إنتاجها. كانت شركة مصر للغزل والنسيج، تواجه تهديدا أكبر من واردات المنسوجات اليابانية عما كانت تمثله نظيرتها البريطانية. نظرا لأن البضائع اليابانية كانت مصنوعة من خامات أثقل وأقوى مقارنة بمعظم الواردات البريطانية وبالتالى كانت موجهة للطبقات الدنيا وليس الطبقات العليا والوسطى، وقد نافست المنسوجات اليابانية إنتاج الشركة الذى كان يعتمد هو أيضًا على أسواق الطبقات الدنيا والوسطى الدنيا. غير أن المنافسة بين بريطانيا واليابان منحت بنك مصر الفرصة لبذل جهوده للقيام بالتوسعات اللازمة فى عمليات إنتاج المنسوجات لديه. ولامتصاص الغضب المصرى بسبب سياسة الإغراق اليابانية بمنتوجاتها القطنية، وعرضت اليابان شراء نصيب أكبر من شركة القطن المصرية. وكما يبين جدول ٦-٤، فقد زادت كمية القطن المصرى المصدر لليابان من ٥٠,٠٠٠ بالة خلال الموسم ١٩٣٢-١٩٣٣ إلى ١٩٤,٠٠٠ بالة فى الموسم ١٩٣٦-١٩٣٧. وعلى الرغم من تراجع حجم هذه الصادرات إلى ٥٥,٠٠٠ بالة فى ١٩٣٨ نتيجة لقانون التعريفة الجمركية لعام ١٩٣٨ واحتلال اليابان لمنشوريا، الذى أتاح لها موردًا جديدًا أسهل للقطن، حيث أنه قبل عام ١٩٣٨ كان أعضاء الطبقة العليا، لا سيما كبار مزارعى القطن، يرون فى اليابان وسيلة للتغلب على التنافس الشديد الذى واجهوه من الولايات المتحدة فى سوق عالمية آخذة فى الانكماش.[١] كما كان العديد من ملاك الأراضى يعانون من ضائقة مالية بسبب عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم فى سداد أقساط الديون الرهنية وبالتالى الاستحواذ على ممتلكاتهم. وبينما كان المصنعون

(١) **Internationl Cotton Bulletin**. 16 (64). July 1938. p. 554.

البريطانيون يهددون بالتحول للاعتماد على القطن الأمريكى طويل التيلة إذا لم تقم مصر بخفض التعريفات الجمركية، فقد كان مناصرو بنك مصر، من قبيل نائب وزير المالية أحمد عبد الوهاب، قادرين على الرد على هذا التهديد بأنه خالى من أى معنى لأن أصحاب المصالح التجارية اليابانية كانوا على استعداد للاستحواذ على القطن المصرى الذى لا تشتريه بريطانيا.[1]

جدول (٦-٤) الدول المستوردة للقطن المصرى (١٩٣٣- ١٩٣٨) (بالألف بالة)[2]

	الموسم (أغسطس - مارس) متوسط ١٩٢٣-١٩٢٤ حتى				النسبة المئوية الإجمالية متوسط ١٩٢٣-١٩٢٤ حتى			
الدولة	١٩٣٣ -١٩٣٤	١٩٣٥ -١٩٣٦	١٩٣٦ -١٩٣٧	١٩٣٧ -١٩٣٨	١٩٢٣ -١٩٣٣	١٩٣٥ -١٩٣٦	١٩٣٦ -١٩٣٧	١٩٣٧ -١٩٣٨
المملكة المتحدة	٤٣٢	٤٤٢	٥٠٣	٤٣٤	٤٠	٣٤	٣٥	٣٣
فرنسا	١٤٠	١٧٩	١٥٩	١٨٠	١٣	١٤	١١	١٤
الولايات المتحدة	١٢٧	٤٣	٥١	٢٩	١٢	٨	٤	٢
ألمانيا	٧٦	١١٧	١٠٥	١٥٠	٧	٩	٧	١١
إيطاليا	٧٢	٧٤	٧١	٨٦	٧	٦	٥	٧
اليابان	٥٠	٨١	١٩٤	٥٥	٥	٦	١٣	٤
دول أخرى	١٩٠	٤٢٠	٣٥٧	٣٧٢	١٦	٢٨	٢٥	٢٩
إجمالى	١,٠٨٧	١,٢٨٢	١,٤٤٠	١,٣٠٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ودفعت حركة الاعتداد بالقومية المصرية المتصاعدة لدى عدة حكومات توالت على حكم مصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين كثيرًا من الشركات الأجنبية لإعادة تقييم مواقفها فى مصر. فأعادت تسجيل نفسها كشركات مصرية للاستفادة من القانون

(١) F.O. 141/755/70, Ronald Campbell to Secretary of State for Foreign Affairs, Department of Overseas Trads, May 16, 1933.

(٢) المصدر: "Cotton Trade Statistics," **International Cotton Bulletin**. 16 (64). July 1938. p. 554.

الجديد والسياسات التى طبقتها هذه الحكومات.[1] وللقيام بذلك، فقد كان على هذه الشركات استيفاء متطلبات من قبيل أن نسبة معينة من رأس المال المصدر وكذا من أعضاء مجالس الإدارات تكون مصرية. وهكذا، كان من الضرورى لهذه الشركات لإعادة هيكلتها أن تستقطب عددًا من أعضاء الطبقة العليا المستعدين للمساهمة فى الشركات الجديدة. وقد اعتمدت شركات أجنبية عديدة فى مصر على المتمصرين، وخصوصا ذوى الأصول اليونانية والشامية والأرمينية واليهودية، من حملة الجنسية المصرية لتوسيع مصالحهم التجارية فى البلاد. وعلى الرغم من أن هؤلاء المتمصرين كان من الممكن استخدامهم للوفاء بالمتطلبات القانونية لإعادة الهيكلة، فإن عددا قليلا منهم كانوا من أصحاب الحقائب الوزارية، وكانت سلطتهم محدودة حينما يتعلق الأمر بالحصول على الدعم والتسهيلات.

وخلال استقطابهم لأعضاء البرجوازية المصرية للعمل فى شركاتهم، لم يكن اهتمام الرأسماليين الأجانب منصبا على أعضاء طبقة كبار الملاك فى حد ذاتها؛ وإنما كانوا يريدون أعضاء البرجوازية من الناشطين سياسيا، لاسيما الوزراء السابقين ونواب الوزراء من المتمرسين بالشئون الحكومية وتعقيدات القوانين المتعلقة بعمل الشركات المساهمة المصرية. وهكذا فلم يكن هؤلاء الأعضاء المعينون فى الشركات الأجنبية الجديدة أو المعاد تشكيلها من أعضاء طبقة كبار ملاك الأراضى بتعريفها الضيق، وإن كان هذا لا يعنى أن هؤلاء الأعضاء البرجوازيين لم يكونوا من بين ملاك الأراضى حيث كان العديد منهم يمتلك مساحات شاسعة من الأراضى فى الواقع.[2] غير أن هذه الأراضى لم تكن دوما مملوكة لهم كثروة موروثة، وإنما من خلال انغماسهم فى السياسة المصرية والخدمة العامة (والتى عادة ما كانت تسفر عن رشاوى كمكملات للدخل) وإدارة الشركات الأجنبية.

---

(١) وهكذا، فإنه من الممكن أن تكون الأرقام الواردة فى جدول ٦-٣ مبالغ فيها فيما يتعلق بتكون رأسس المال الجديد خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين على الرغم من أن عملية إعادة التسجيل كشركات مصرية تمت خلال العشرينيات كذلك ولكن على نطاق محدود.

(٢) وبالنظر لثلاثة من أبرز أعضاء البرجوازية الصناعية كأمثلة نجد أن : إسماعيل صدقى امتلك أراضى فى مركز أبو حمص بالبحيرة؛ فى حين امتلك أحمد عبود ١٢,٠٠٠ فدان فى أرمنت بقنا (راجع سجلات الأراضى لأرمنت ١٩٢٧-١٩٤١)؛ أما حافظ العفيفى فقد امتلك عزبة بالبحيرة. أود أن أعبر عن امتنانى ل د. عاصم الدسوقى للمعلومات التى أمدنى بها فيما يتعلق بصدقى والعفيفى.

وإذا لم يكن مستمدا من البرجوازية الزراعية، فكيف يمكن فهم تطور هذا القطاع من البرجوازية المصرية؟ العامل الأول والأكثر أهمية هو أن أعضاءه لم يكونوا ذوى أصول تمتد لأعيان الريف. وإذا كانوا قد ولدوا فى الريف فإن أسماءهم لم تكن بارزة فى القرى التى أتوا منها حيث لم يكن بمقدورهم استعراض شجرة لعائلة ذات مركز أو نفوذ. وكذلك لم يكن أجدادهم عمدا أو مشايخ فى القرى، ولا حتى علماء إذا كانوا من مراكز حضرية. وإنما كانوا بعبارة أخرى محدثى نعمة. فقد كان آباء معظمهم من صغار المزارعين أو موظفى الحكومة المتواضعين. وكانوا يدينون بثرواتهم لتوسع حجم جهاز الدولة فى أعقاب الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ وبصورة أكثر مباشرة لتوسع الصناعة المصرية خلال عقدى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. وكان استحواذهم على الأراضى عادة ما يأتى بعد حساب مصالحهم المالية الأخرى وبصورة أساسية لتوفير أرضية سياسية لهم، ولزيادة حجم دخلهم السنوى، وللرفع من مستواهم مقارنة بنظرائهم، فقد كانت ملكية الأراضى أمرا لا غنى عنه إذا ما كان لعضو الطبقة العليا أن يكون صاحب صوت مسموع. وهكذا، كان هذا القطاع الناشئ من البرجوازية المصرية الأكثر تبعية وليس الأكثر تقدمية داخل الطبقة العليا الصغيرة، على العكس مما ذهب إليه أنور عبد الملك وعدد آخر من الماركسيين المصريين.

ولم تتمكن البرجوازية الصناعية البازغة من لعب أى دور تقدمى خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين (مثل ذلك الدور الذى لعبته نظيرتها الأوروبية خلال الثورة الصناعية، على سبيل المثال) نظرا لأنها لم تكن مستقلة عن رأس المال الأجنبى بل على العكس من ذلك، فإن أعضاء البرجوازية المصرية الذين تحالفوا مع رأس المال الأجنبى خلال ثلاثينيات القرن العشرين يجب أن ينظر إليهم باستخدام مفردات الاحتلال الجديد حيث مثلوا جبهة أخفت المتحكم الرئيسى فى الشركات محل الدراسة. وعلى السطح، فقد كان يبدو كما لو أن المصريين أصبحوا ذوى قدرة أكبر على التحكم فى اقتصادهم مما كان عليه واقع الحال. ويمكن الاستدلال على الأثر السلبى لهذا القطاع من الطبقة العليا المصرية على التطور السياسى والاقتصادى لمصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين من خلال تتبع أفعال بعض أعضائها البارزين. حيث كان عدد من أعضاء هذه الشريحة هم من قلبوا الطاولة على رأس مجموعة شركات مصر المتعثرة فى ١٩٣٩.

ولعل الشخصيات الأكثر بروزا بين أعضاء البرجوازية الصناعية كانت: إسماعيل صدقى باشا ومحمد أحمد عبود باشا، وأحمد عبد الوهاب. كما برزت مجموعة جديدة من الإداريين فى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، كان الأكثر أهمية من بينها د. حافظ عفيفى باشا والذى تولى رئاسة بنك مصر بعد الإطاحة بطلعت حرب فى ١٩٣٩. وباستثناء صدقى، الذى كان والده موظفًا حكوميًّا رفيعًا نسبيًّا لدى الخديوى إسماعيل، فقد أتوا جميعا من خلفيات معدمة. وكان صدقى قريبا من مجموعة مختلطة ضمت رأسمالاً بريطانيًّا وبلجيكيًّا وفرنسيًّا وهى المجموعة التى تحكمت فى الحرير الوطنية وشركات استصلاح الأراضى كشركة أراضى البحيرة وكما كانت لها أنشطة فى مجالات حلج القطن واستخراج المعادن والنفط والكيماويات.[١]

هذا فى حين يدين أحمد عبود بصعوده إلى بؤرة الضوء للمنحة المالية التى تلقاها من الزعيم الوطنى الشيخ عبد العزيز جاويش والتى مكنته من دراسة الهندسة فى جامعة جلاسجو فى ١٩٠٤، وتلا ذلك عمله مساعدا لمهندس الرى البريطانى الشهير سير ويليام ويلكوك فى إنشاء سد الفرات فى ١٩١٣. ونظرا لعمله مع العديد من البريطانيين قبل الحرب العالمية الأولى، فقد تمكن عبود من تأسيس شبكة من العلاقات الجيدة مع العديد من رجال الأعمال والسياسيين البريطانيين، وكانت اهتماماته فى عالم الاقتصاد تتركز فى مجالات النقل والشحن والإنشاءات وبناء السفن. فكان عبود شريكا فى الشركة البريطانية التى تولت إنشاء سد أسوان، ومساهما كبيرا ومديرا لشركة الأومنيبوس المصرية وسفن البوستة الخديوية وشركة جرافنج دوك المحدودة. وأشار السفير البريطانى لمصر، السير مايلز لامبسون، فى ١٩٣٧ إلى أن «عبود مهم بالنسبة لنا لأنه يمثل عددا كبيرا من الشركات البريطانية.... وهو يدعى، وهو على حق فى دعواه، أنه ساهم فى توسيع حجم العقود البريطانية لتبلغ ٤ ملايين جنيه استيرلينى بين يوليو ١٩٣٠ ويناير ١٩٣١».[٢]

أما أحمد عبد الوهاب فقد كان وثيق الصلة ببنك مصر حتى وفاته غير المتوقعة

---

(١) F.O. 371/17985/J54.

(٢) Lampson to Eden, April 16, 1937. F.O. 407/221/J1989.

فى ١٩٣٨. وكان قد التحق بمدرسة التجارة العليا حيث تأثر بالأفكار الوطنية، كما أكمل دراسته بجامعة ليدز ويحصل منها على درجة عليا فى التجارة، وبعدها قضى عامين فى بيت تجارى بريطانى. وعلى الرغم من حقيقة أنه كان يوصف بأنه من أدعياء الحمائية الاقتصادية، وتم تصنيفه من قبل مايلز لامبسون بأنه «معاد جزئيا» للمصالح الأجنبية، فقد كان عبد الوهاب فاعلا فى إقناع طلعت حرب بدعوة الشركات البريطانية لتأسيس شركات مشتركة مع بنك مصر.[١] وكنائب لوزير المالية خلال عشرينيات القرن العشرين وكوزير للمالية فى عدد من الحكومات فى العقد التالى، فقد ترك عبد الوهاب بصمة واضحة على عمليات التصنيع فى مصر.

ومع تعمق آثار الكساد الكبير، استمرت مجموعة شركات مصر فى التوسع على الرغم من عدد من الممارسات المالية التى كانت محل تساؤل وبالرغم من تآكل مواردها من خلال عدد من الشركات غير الرابحة. وقد تمكنت مجموعة شركات مصر من بناء دعم سياسى قوى من خلال تقديم مناصب إدارية لعدد من الوزراء المختارين بعناية وتقديم «قروض» لعدد من ملاك الأراضى من أعضاء البرلمان والذين كانوا يواجهون صعوبات فى سداد ديونهم لبنوك القروض الرهنية المملوكة للأجانب مثل بنك الأراضى المصرى، وبنك أرض مصر، Credit Hypothecaire d'Egypte وكذا عدد من البنوك التجارية من قبيل البنك الأهلى المصرى.[٢] واعترافا منهم بنجاح مجموعة شركات مصر، فقد حاولت المصالح التجارية التى مثلها صدقى وعبود اقتفاء آثاره.

وكان عبود أول من تحدى المعاملة التفضيلية التى كان يحظى بها بنك مصر من الحكومة المصرية، وكان أكثر ما يزعج عبود هو النمو الهائل الذى شهدته شركة مصر للملاحة البحرية والتى تأسست فى يناير ١٩٣٤. وقد كان تأسيس شركات الملاحة المصرية من الأمور التى شجعتها حكومة صدقى وما تلاها من حكومات، حيث كانت

---

(١) F.O. 141/765/J1103. Delaney to Stevenson, November 15, 1932 and Larkins to Picton-Bagge, November 18, 1932.

وفقا لوثائق الخارجية البريطانية فقد كان عبد الوهاب مؤثرا فى إقناع طلعت حرب بالدخول فى شركة مشتركة مع شركة تأمين بورنج عندما أسس بنك مصر شركة مصر لعموم التأمين.

(٢) مقابلة مع د. على الجريتلى، ٦ يوليو ١٩٧٤.

الحكومة والشعب على حد سواء ينظرون لإنشاء أسطول بحرى يرفع العلم المصرى على أنه مهم من ناحية مكانة مصر الدولية وكذا من الناحية الاقتصادية. وكانت أول شركة للملاحة البحرية قد تأسست إبان عهد الخديوى سعيد، وإن كانت قد وقعت فى قبضة رأس المال الأجنبى مع تنامى الدين العام وتمت إعادة هيكلتها تحت مسمى خطوط البوستة الخديوية.[١] وكان قيام الحكومات المصرية بتشجيع إنشاء أسطول مصرى جديد نابعا من رغبتها فى الاستحواذ على الأرباح التى كان يتحصل عليها رأس المال الأجنبى بسبب شحن الفحم، والمواد الخام والبضائع المصنعة من أوروبا لمصر وشحن القطن من مصر لأوروبا.

وكانت أول محاولة لتشكيل أسطول حديث قد حدثت بين عامى ١٩٢٨ و١٩٢٩ عندما حاولت شركة مصر للنقل والملاحة الحصول على الامتياز الحصرى لنقل الحجاج من مدينة السويس لمدينة جدة بالحجاز.[٢] وكانت أولى المحاولات الناجحة للحصول على دعم لبناء أسطول قادر على الملاحة فى أعالى البحار فى ١٩٣٠ من خلال شركة الإسكندرية للملاحة، تحت رئاسة التاجر والإدارى السكندرى القوى يحيى أمين باشا. وكانت الوسيلة التى حصل بها يحيى على الدعم المبدأى قد أحاطتها الفضائح وهو ما أشار للعملية التى كان يتم من خلالها الحصول على التسهيلات حتى نهاية ذلك العقد. وكان عبد الفتاح يحيى باشا، أخو مؤسس الشركة، وزيرا للشئون الخارجية فى حكومة صدقى وحضر الاجتماع الذى تم فيه مناقشة طلب أخيه للحصول على الدعم، وقد هاجمت أحزاب المعارضة قرار الموافقة على منح الدعم بشدة، لاسيما حزبا الوفد والأحرار الدستوريين.[٣]

وحصلت شركة مصر للملاحة البحرية كذلك على دعم بدأ مع تاريخ تأسيسها، وقد تجاوز حجم الدعم السنوى المخصص لشركة الإسكندرية للملاحة المبلغ المخصص لها بكثير كما يتبين من الجدول التالى.

---

(١) حمزة، ص. ١٢. Levy, **1937**. p. 574

(٢) **المقطم**. ١٢ نوفمبر ١٩٣٤.

(٣) **الأحرار الدستوريين**. ٢٥ يناير ١٩٣١. ولعله من الهام ملاحظة أنه تم وقف إصدار الصحيفة بعد وقت قصير من نشرها لهذه الاتهامات.

جدول (٦-٥) الدعم الحكومى لشركة الإسكندرية للملاحة، وشركة مصر للملاحة البحرية (١٩٣٤-١٩٣٩)[١]

الدعم (بالألف جنيه مصرى)

السنة	شركة الإسكندرية للملاحة	شركة مصر للملاحة
١٩٣٤	١١,٣٧٦	-
١٩٣٥	١٤,٣٢٢	٤١,٩٥١
١٩٣٦	١٣,٩٩٨	٩٩,٠١٠ (+ ١,٣٥٣)[٢]
١٩٣٧	١٣,١٢١	٩٧,٠٣٢
١٩٣٨	١٦,٩١٧	١٠٢,٥٣٥
١٩٣٩	١٥,٤٦٥	٨٩,٥٤٠
الإجمالى	٨٥,١٩٩	٤٣١,٤٢٢

وفى ١٩٣٦، تمكن أحمد عبود من إقناع مجلس إدارة البوستة الخديوية بحلها وإعادة تشكيلها تحت اسم البوستة الفرعونية. وقد اتخذ عبود هذه الخطوة لكى يقنع كلا من الحكومة والشعب أن شركته للشحن لم تعد تحت هيمنة الأجانب. وبعد إتمام إعادة الهيكلة، تقدم عبود بطلب للحصول على دعم من الحكومة المصرية. ونظرا لكون عبود، على العكس مما كان عليه طلعت حرب، منغمسا بشدة فى السياسات الحزبية، فقد كانت قضية الحصول على دعم مسيسة بصورة أكبر. وخوفا من المنافسة فى وجود البوستة الفرعونية، انضم بنك مصر لأعداء عبود فى حزب الوفد باتهامه أن الشركة الجديدة لا تزال مملوكة للأجانب على الرغم من إعادة الهيكلة.[٣] وقد رد عبود بقيامه بمحاولة الاستحواذ على قدر كبير من أسهم بنك مصر و، كما أكد البعض، الوقوف فى وجه تقديم الدعم لشركة مصر للطيران.[٤]

(١) المصدر: Politi. **1936.** p. 420; **1937.** p. 376; **1938.** p. 514; **1940.** p. 465; Levy. **1939.** p. 238; **1941.** p. 233.

(٢) هذا المبلغ الإضافى للدعم جاء من وزراة النقل ليكمل الدعم المعتاد من وزارة المالية.

(٣) **المقطم**. ٩ يوليو ١٩٣٩.

(٤) مقابلة مع إرنست ويصا، ٥ أبريل ١٩٧٣.

فكان أن دافع البنك عن ذاته من خلال قيامه بإعادة هيكلة حقوق التصويت لمالكى الأسهم بالشكل الذى جعل شراء عبود للأسهم غير ذى قيمة.[١] وتسرب هذا الصراع بصورة تدريجية للصحافة حيث ادعى أنصار عبود أنه نظرا لمرور مصر بحالة من الكساد فقد كان تقديم معونات كبيرة للشركات غير الرابحة كمصر للطيران غير ذى جدوى.[٢]

وبينما كان بنك مصر يعانى فى مواجهة المصالح الاقتصادية التى مثلها أحمد عبود، فقد تعرض للهجوم من مصدر آخر. فبعد قيام شركة كاليكو بتأسيس شراكة ناجحة مع شركة الحرير الوطنية فى ١٩٣٤ (الشركة المصرية للمنسوجات الصناعية)؛ فقد حاولت منافستها الرئيسية صباغى برادفورد، القيام بتعاون مع بنك مصر. وفى ١٩٣٦ تقدمت شركة برادفورد باقتراح لخلق مؤسستين، الأولى لغزل ونسج القطن الرفيع ويهيمن عليها بنك مصر، أما الثانية فتقوم على عمليات الصباغة والتى ستسيطر عليها شركة برادفورد. ووفقا لأحد الأطراف فى المفاوضات، فقد رفض طلعت حرب، والذى كان مريضا بشدة طيلة فترة المفاوضات، مناقشة العرض. ولكن عندما هددت شركة برادفورد بالمضى قدما فى خططها، حتى وإن لم يشارك بنك مصر، ومنافستها مباشرة لمجموعة شركات مصر، أعاد طلعت حرب النظر فى المقترح.[٣] وفى اجتماع حملة أسهم بنك مصر، أعلن طلعت حرب تأسيس شركتى مصر للغزل الرفيع والنسيج وشركة صباغى البيضا.[٤]

كان إسماعيل صدقى أحد أشد المناصرين لقانون التعريفة الجمركية لعام ١٩٣٠. وعلى الرغم من عدم وجوده فى السلطة فى ١٩٣٤، فقد كان محبذا للزيادة فى التعريفات

---

(١) مقابلة مع إيميل دوس، ابن توفيق دوس باشا فى ١٨ مايو ١٩٧٤، وتاجر القطن المعروف محمد أحمد فرغلى باشا فى ٤ مايو ١٩٧٤.

(٢) **الوفد المصرى**. ١٠ ابريل ١٩٣٨.

(٣) مقابلة مع عبد الرحمن حمادة باشا، ١١ يوليو ١٩٧٤. تقدم السير ألكسندر كيون ـ بويد بمقترح غير رسمى للمهندس حمادة فى مطلع عام ١٩٣٦ وكان أن تجاهله نظرا لأنه لم يكن يوجد ما يستدعى الالتفات إليه. وخلال مارس وأبريل ١٩٣٧، تقدم كيون ـ بويد وشركة برادفورد بمقترحهما مرة أخرى لحمادة ولطلعت حرب ايضا هذه المرة مهددين بالمضى قدما فيه مع أو بدون مجموعة مصر.

(٤) بنك مصر. **تقارير**. ١٩٣٧. ص ص. ١٦-١٩.

الجمركية فى ذلك العام لمواجهة الإغراق اليابانى. أما فى ١٩٣٧، فقد شن حملة هائلة ضد الزيادة الثالثة المقترحة فى التعريفات الجمركية. ذلك أن هذه الزيادة الجديدة كان مخططا لها من قبل بنك مصر للوفاء باحتياجاته، وهو ما دفع صدقى للتخوف من أن التعريفة الجمركية الجديدة ستعود بالنفع الكبير على الشراكة بين بنك مصر وشركة برادفورد، نظرا لأنها ستزيد الهوة المتسعة أصلا بين إنتاج وأرباح مجموعة الحرير الوطنية ومجموعة شركات مصر.(١)

وفى الوقت نفسه، كانت اليابان تتجه لخفض وإرادتها من القطن المصرى. وكما يظهر جدول ٦-٤، فقد استوردت اليابان ٥٥,٠٠٠ بالة من القطن المصرى خلال موسم ١٩٣٧-١٩٣٨ بينما بلغ إجمالى وإراداتها فى العم السابق ١٩٤,٠٠٠ بالة. وكان أحد أسباب هذا التراجع هو قانون التعريفات الجمركية لعام ١٩٣٤ والذى أثر سلبيا على قدرة اليابان على توريد المنسوجات القطنية المصنعة للسوق المصرية (هذا على الرغم من أنه بعد ١٩٣٤، كانت كمية كبيرة من هذه المنتوجات اليابانية يعاد تصديرها عبر إيطاليا). ثم جاء استيلاء اليابان على منشوريا وأجزاء من الصين خلال أواخر ثلاثينيات القرن العشرين ليعنى أن اليابان حصلت على مصدر جديد للقطن الخام (ذو جودة أقل وهو ما جعله أكثر ملائمة لاحتياجات مصنعيه) وكذلك سوقا جديدا لبضائعها.(٢) ومع توجه تجارة القطن نحو الركود بشكل أكبر بين عامى ١٩٣٧ و١٩٣٨، فقد انضم العديد من تجار القطن لصدقى ومصالح أصحاب مصانع النسيج البريطانية فى الهجوم على قانون التعريفات الجمركية باعتباره هادما للاقتصاد المصرى وأنه يعمل فقط لمصلحة شركة مصر للغزل والنسيج على حساب البلاد بأكملها. وادعى تجار القطن وعدد من ملاك الأراضى أن الدول الأجنبية ستكون أكثر استعدادا لشراء كميات أكبر من القطن المصرى فى حالة تم تخفيض الحواجز الجمركية فى مصر، وبالتالى السماح بدرجة أكبر من النفاذية للسوق المصرية.(٣)

---

(١) F.O. 371/20898/J2555, Selous to the Secretary of State for Foreign Affairs, Department of Overseas Trade, May 4, 1937.

(٢) **The Economist**. December 12, 1937.

(٣) **الوفد المصرى**. ١٤ أبريل ١٩٣٨؛ ١٥ أبريل ١٩٣٨؛ **المقطم** فى ٤ اغسطس ١٩٣٩.

وهكذا عكس إسماعيل صدقى، والذى كان فى السابق السيف المسلط على رأس المال الأجنبى، موقفه التقليدى وهاجم معارضة بنك مصر لنظام الحصص الذى اقترحته غرفة مانشستر التجارية فى ١٩٣٤ والذى تبناه فيما بعد كل من قبل مجلس التجارة ووزارة الخارجية البريطانية كسياسة بريطانية رسمية. ونظرا لأن بريطانيا كانت تقوم بشراء نصيب الأسد من محصول مصر من القطن، فقد ادعت غرفة مانشستر التجارية أن مصر ينبغى عليها أن توافق على شراء كمية معينة من المنسوجات القطنية المصنوعة فى بريطانيا سنويا فى المقابل. وبقيام بريطانيا بتأسيس المعادلة التى قامت عليها الحصة على أسس تاريخية، فقد وجد البريطانيون طريقة لتحجيم منافسيهم الأحدث عهدا فى السوق المصرية، وهى دول المحور، ألمانيا واليابان وإيطاليا.[١]

وفى ظل هذه الهجمات من صدقى ومن سواه، فقد كان لزاما على بنك مصر حشد المزيد من الدعم السياسى له داخل كل من البرلمان والحكومة، وهو ما تم القيام به من خلال تقديم المزيد من «القروض» لعدد من أعضاء عدة أحزاب سياسية. وهكذا أضحى من المتعارف عليه بين أبناء البرجوازية المصرية أن البنك لا يرفض أى طلبات بقروض. ومع تفاقم آثار الكساد الكبير ومواجهة المزيد من شركاته لمصاعب أكبر، وجد البنك أنه من الضرورى توجيه المزيد من رأس المال للدفع بعملياتها، كما يتضح من الجدول التالى. ونتيجة لذلك، بدأ حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنك يصل لمستويات منخفضة بدرجة خطيرة. وكان لزاما استرضاء حملة الأسهم وفوق هذا كان يجب الحفاظ على الثقة فى مجموعة شركات مصر فى ظل هذه الظروف السيئة. ونظرا لأنه لم يكن مسموحا سوى للمصريين بتملك أسهم فيه، فقد كانت مجموعة شركات مصر أكثر عرضة لفقد الثقة بها عن شركات أخرى مثيلة.[٢] ولكى يستمر فى دفع الفوائد، وجد البنك نفسه مرغما على الالتفات نحو الأصول الرأسمالية.[٣]

---

(١) المقطم فى ١٢ نوفمبر ١٩٣٨ ;F.O. 371/21956/J3925

(٢) الجريتلى. ص. ٤٣٦.

(٣) نفس المرجع السابق. ص. ٤٣٥.

جدول (٦-٦) تحويلات بنك مصر لشركاته (١٩٣٨-١٩٣٩)[١]

الشركة	قروض البنك (بالجنيه المصرى)	القروض الحكومية (بالجنيه المصرى)	السنة
خطوط مصر (للملاحة)	٢٧٢,٦٦٧	-	١٩٣٨
مصر للطيران	٨١,٩٨٤	-	١٩٣٨
مصر للغزل	٢,٧٩٣,٠٤٥	١٢٨,٠٨٦	١٩٣٩
مصر للغزل الرفيع	١٥٦,٩٣٣	-	١٩٣٩
مصر للكتان	٩٣,٣٠٤	٢٢,٦٢٥	١٩٣٩
مصر للمصايد	٧٩,٧٧٥	١٤,٦٧٣	١٩٣٩
مصر للحرير	٢٥١,٩٣٧	٢١,٣٤٨	١٩٣٩
مصر للسينما	١٨٢,٦٢٧	٨,٣٦١	١٩٣٨
مصر للحلج	٣٣,٠٢٩	١٣٥,٧٥٠	١٩٣٩
مصر للمحاجر	٧٧,٢٢٩	-	١٩٣٩
الإجمالى	٤,٠٢٢,٥٣٠	٢٠٢,٨٨٥	

كما ساهم فى تفاقم المشكلات المستعصية بالفعل توقيع معادة ١٩٣٦ بين مصر وإنجلترا، وهى الوثيقة التى جلبت من المنافع بقدر ما سببت من المشكلات لمصر. فمن ناحية، أعطت مصر درجة أكبر من السيطرة على مقدراتها الداخلية. فعلى سبيل المثال، سمحت المعاهدة الجديدة للحكومة المصرية بزيادة حجم جيشها مع السماح بانضمام المزيد من المصريين للخدمة كضباط. ولكن كان على مصر فى المقابل وفقا للمعاهدة أن تدفع قدرا أكبر فى تكاليف الدفاع عن البلاد ككل.[٢] وناشد حزب الوفد، الذى تفاوض لإبرام المعاهدة تحت رئاسة مصطفى النحاس، كل قطاعات المجتمع المصرى للمساهمة فى تغطية

(١) المصدر: د. الجريتلى. **هيكل الصناعة الحديثة فى مصر**. القاهرة: المطبعة الحكومية، ١٩٤٨. ص. ٤٣٨.
ملحوظة: يلاحظ د. الجريتلى كذلك أن «مصر للطباعة كان لها حساب إئتمانى لدى البنك»، وهو ما يعنى أن المبالغ المخصصة لها ليست متضمنة فى الجدول. كما تنبغى ملاحظة أن قروض البنك وصلت لنسبة تزيد على ربع ودائعه فى ١٩٣٨ (أى ١٥,٦٧٨,٠٠٠ جنيه مصرى).

(٢) لمراجعة بنود المعاهدة يمكن مطالعة: Berque. **Egypt**. Pp. 525-527.

ميزانية الدفاع الموسعة. ونظرا لأن بنك مصر وشركاته كان متوقعا منهم المساهمة، فقد وجدوا أنفسهم إزاء تكاليف جديدة.[١] فقد كان التخلف عن الركب فى هذا الشأن سيقوض الدعم الوفدى لمجموعة شركات مصر فى الحكومة والبرلمان.

وأصبح الموقف المالى لمجموعة شركات مصر على درجة عالية من الخطورة بحلول عام ١٩٣٨ لدرجة سعى معها البنك للاستدانة من البنك الأهلى المصرى. وقد كان مدير البنك، سير إدوارد كوك، مترددا فى البداية فى تقديم القرض، فقد كان مدركا للممارسات الاقتصادية المثيرة للتساؤل التى كان يقوم بها بنك مصر والتى أحيطت بها وزارة الخارجية البريطانية علما منذ ١٩٢٩.[٢] ولعل العامل الآخر الذى أثر على تفكير كوك إزاء طلب القرض كان حقيقة أن بنك مصر هو المنافس الرئيسى للبنك الأهلى المصرى. غير أن طلعت حرب لجأ مرة أخرى الضغط السياسى من خلال تدخل وزير المالية أحمد ماهر. فكان أن تفاوض بنك مصر مع البنك الأهلى المصرى حول قرض بقيمة حوالى ٣ مليون جنيه مصرى بضمان شركة مصر للغزل والنسيج.[٣]

وإذا ما كان الموقف المالى للبنك غير كاف للفت الانتباه، فقد أصبح بنك مصر منغمسا للغاية فى السياسة فى أعقاب الانتخابات الشرسة عام ١٩٣٨ والتى تخللتها أحداث عنف وتزوير على نطاق واسع فى صناديق الانتخاب. وطوال فترة ما بين الحربين العالميتين، ظل الوفد الحزب الأكثر معارضة ومقاومة مسلحة للبريطانيين من بين كل الأحزاب. غير أن قوة الحزب ما لبثت أن تراجعت مع عدد من الانشقاقات التى أسفرت عن تكون أحزاب جديدة. ولم تكن العقبة الأكبر التى تواجه الوفد لاستكمال صراعه ضد الإنجليز متمثلة فى البريطانيين بقدر ما كانت ممثلة فى القصر الذى عارض بكل قوة محاولات الوفد تحجيم سلطات القصر. ولقد تمخض توقيع معاهدة ١٩٣٦ عن أثرين هامين على السياسة فى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. تمثلت الأولى، فى تكثيف الأحزاب الأخرى لحملاتها ضد

---

(١) المقطم فى ١٠ يونيو ١٩٣٨.

(٢) F.O. 141/560, L. B. Larkins, "Memorandum on the Subject of the History and activities of the bank Misr," September 6, 1930; F.O. 371/24604/J2084, Lampson to Halifax, December 12, 1940.

(٣) مقابلة مع عبد الرحمن حمادة (باشا) المدير التنفيذى لشركة مصر للغزل والنسيج خلال ذلك الوقت، ٢٠ مارس ١٩٧٣؛ وحسن النحاس نائب الوزير أحمد ماهر فى ٩ مايو ١٩٧٤؛ F.O. 371/24604.

الوفد، حيث انشق فصيل آخر عن حزب الوفد فى ١٩٣٧ وكون الحزب السعدى الذى عارض النحاس وانتقده لعدم حصوله على قدر أكبر من الامتيازات من البريطانيين. وقد أيد القصر بالطبع الحملة ضد الوفد. وظهرت الثانية، مع تقليص النفوذ البريطانى المباشر فى مصر ومنح مصر قدر أكبر من الاستقلالية، فقد أزالت الاتفاقية العديد من القضايا التى أشعلت الحركة الوطنية. وهكذا تحولت السياسة فى مصر لصراع بين الأحزاب بدلاً من الكفاح ضد الإنجليز.

وقد أثارت انتخابات ١٩٣٨، والتى زورها القصر لهدف رئيسى تمثل فى القضاء على سلطة الوفد (الذى نجح فى الفوز بأربع مقاعد فقط فى البرلمان)، حفيظة الوفد ومؤيديه.[١] وعلى الرغم من تقديم بنك مصر لمساهمات كبيرة لصندوق الدفاع الوطنى تحت حكومة النحاس، فقد تحولت صحافة الوفد للهجوم عليه لإبدائه بعض الميل نحو تحالف السعديين والأحرار الدستوريين الذى حصل على السلطة فى انتخابات ١٩٣٨. ونظرا لكون أحمد ماهر محل هجوم من الوفديين، فلم يكن من المفيد للبنك حصوله على مساعدة من أحمد ماهر فى الحصول على قرض عام ١٩٣٨. علاوة على ذلك، انضم الوفد للهجوم على قانون التعريفات الجمركية لعام ١٩٣٨ باعتباره معدا فقط لخدمة شركة مصر للغزل والنسيج.[٢]

ونظرا لضعف موقف مجموعة شركات مصر الاقتصادى وتقدم سن طلعت حرب واعتلال صحته، فقد أصبحت المجموعة هدفا لعدد من المؤامرات. وعلى الرغم من أن العديد من البرجوازيين كانوا يطمحون لمنصب طلعت حرب كمدير تنفيذى للمجموعة، إلا أنه لم يُظهر أى قلق بشأن منصبه أو بشأن الانهيار الاقتصادى المتوقع لأنه استشعر أن الحكومة المصرية لم تكن لتسمح للمجموعة بمواجهة انهيار مالى شامل.[٣] وكان وراء

---

(١) البلاغ ٢٢ أبريل ١٩٣٨.

(٢) الوفد المصرى. ٢٠ أبريل ١٩٣٨.

3 F.O. 371/24603/J1227, Lampson to Halifax, April 19, 1940.

العديد من مديرى مجموعة مصر السابقين والسياسيين والمسئولين الحكوميين أكدوا أن عدة مؤامرات كانت تحاك فى ١٩٣٨، ولعل الأكثر وضوحا كانت خطة حسين سرى لتمكين أحمد عبد الوهاب من الحصول على منصب الرئاسة من بنك مصر. وعلى الرغم من أن عبد الوهاب وافق على إقصاء طلعت حرب، فقد مات قبل فترة قصيرة من قيامه هو وسرى بتنفيذ الخطة. مقابلة مع أحمد عنان فى ٢١ مايو ١٩٧٤.

مؤامرة إقصاء طلعت حرب د. حافظ عفيفى باشا، والذى كان معروفا بأنه إنجليزى أكثر من الإنجليز أنفسهم كما خدم كسفير لمصر لدى بريطانيا بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٤ ثم فى الفترة من ١٩٣٦ وحتى ١٩٣٨. وقد ترأس وفدا مصريا تجاريا هاما لبريطانيا فى أبريل ١٩٣٥، ونوقشت فيه تجارة المنسوجات القطنية ونظام الحصص المقترح وعدة أبعاد أخرى من العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا.[١] وفى ١٩٣٤، عين طلعت حرب عفيفى مديرًا لشركة مصر لعموم التأمين فى أعقاب تأسيسها. وفى ١٩٣٨، تمكن طلعت حرب من إقناع عفيفى بالاستقالة من منصب سفير مصر لدى بريطانيا والعودة لمنصبه السابق بشركة مصر لعموم التأمين وأيضًا بانضمامه لمجالس إدارات أربع شركات أخرى فى المجموعة. ونظرا لأن خلفيته المهنية كانت عمله كطبيب للأطفال، فلم يكن لديه أى تدريب يعتد به فى الأمور المالية؛ غير أن طلعت حرب فضل الاستعانة به اتباعا للقاعدة نفسها التى اتبعها الرأسماليون الأجانب فى مصر الذين أعادوا هيكلة شركاتهم وتسجيلها كشركات مصرية، فقد كان هدفه التخفيف من قلق البريطانيين بشأن أى موقف مناوئ لبريطانيا أو مؤيد لدول المحور. وهكذا قرر طلعت حرب ومديرو المجموعة الاستعانة بشخصيات عامة بريطانية الهوى مثل حافظ عفيفى وصادق وهبة باشا.

وفى يناير ١٩٣٩، ظهرت إشارات فى الوقائع المصرية من عائلات تناشد فيها اللجنة المشكلة حديثا لمناقشة مسألة القروض الرهنية أن تساعدهم فى إرجاء سداد قروضهم. وكان يتولى النظر فيها وزير المالية الذى كان رئيسا للجنة كذلك، وكانت هذه الالتماسات معبرة ليس فقط عن حالة الهلع التى وصلت إليها تلك العائلات، وإنما أيضًا عن الصعوبات التى كان يواجهها بنك مصر والبنوك المصرية الأخرى. وعلى الرغم من الحرج الذى كان يلحق بمن يتم الكشف عن شئونه الشخصية للعامة، فقد كان موقف هذه العائلات التى تقدمت بالتماسات بائسا للغاية فى واقع الأمر. ويقدم جدول ٦-٧ بيانا بدرجة المديونية لبعض العائلات المالكة للأراضى المقترضة من بنك مصر. وهو يمثل نسبة ضئيلة فقط من قروض بنك مصر الضخمة نظرا لأن العديد من هذه القروض كان يقدم فى الواقع على شكل رشاوى. وفى حالة الديون بالغة الضخامة، كتلك المستحقة على حمد الباسل باشا، فقد توصل البنك لاتفاقية تقوم بموجبها شركة

---

(١) F.O. 407/221/J1989.

أراضى مصر التابعة له بإدارة أراضى غير القادرين على الدفع وحجز نسبة من الأرباح لسداد الدين.

كان طلعت حرب المدير التنفيذى لشركة أراضى مصر قبل تأسيس بنك مصر واستمر فى هذا المنصب حتى ١٩٣٩. غير أنه منذ ١٩٢٧، عمد البنك إلى تمصير الشركة من خلال شراء نسبة مساهمة حاكمة فيها. حتى أصبحت شركة الأراضى فى الواقع عضوا فى مجموعة شركات مصر. وعلاوة على أدائها لوظيفتها الأصلية وهى استصلاح الأراضى، فقد قامت الشركة بإدارة أملاك أصحاب الأراضى الموشكين على الإفلاس بسبب عدم قدرتهم على سداد أقساط ديونهم الرهنية. وبعد التوصل لاتفاقية مع الحكومة المصرية فى ١٩٣٠، أصبحت الشركة مسئولة عن السداد بدلا من ملاك الأراضى مع وضع أراضيهم تحت وصايتها حتى يتم سداد القروض.[١] ويبدو أن المستفيدين من هذه الاتفاقية كانوا كبار ملاك الأراضى نظرا لأن قطع الأراضى التى كان يتم عرضها للإيجار كانت كبيرة للغاية كما تبين من الإعلانات التى نشرتها الشركة فى الصحف، وكانت أسماء ملاك الأراضى التى ظهرت فى هذه الإعلانات من بين الأسماء الأبرز فى البرجوازية الزراعية.[٢] غير أنه من سوء طالع البنك أن أسعار القطن واصلت تراجعها وبالتالى لم يتمكن أصحاب هذه الأراضى من سداد مديونياتهم التى أضحت شركة الأراضى، مع بعض المساعدة الحكومية، مسئولة عنها.

ولم تكن الأزمة الأخيرة التى أوصلت بنك مصر لمرحلة الانهيار المالى ناتجة عن أفعال البرجوازية الزراعية ولا المناوشات السياسية. كما سلفت الإشارة، فقد تم تحويل حساب توفير هيئة البريد لبنك مصر عام ١٩٢٧. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩، وجد البنك نفسه فجأة بإزاء عدد كبير من صغار المودعين من أصحاب المدخرات فى بنك التوفير لهيئة البريد مطالبين بسحب ودائعهم. وكانت خطورة هذه الهجمة على بنك مصر تتمثل فى حقيقة أن هذه المدخرات وغيرها من الودائع الصغيرة كانت تمثل ٧٥,٣ بالمائة من إجمالى ودائعه التى قدرت بـ ١٢,٧١٧,٥٠٧ جنيه مصرى فى ١٩٣٩،[٣] هذا فى حين أن البنك كان يحتفظ فقط بـ ١٠٨,٠٠ جنيه مصرى كنقود سائلة

---

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) المقطم. ٧ أبريل ١٩٣٢، ٦ يناير و٣ مارس ١٩٣٣.

(٣) الجريتلى. ص. ٤٤١. رقم ٥.

عند وقوع الأزمة فى ١٩٣٩.[١] ومع سقوط حكومة محمد محمود باشا فى الشهر السابق على وقوع الكارثة، فلم يكن بمقدور طلعت حرب اللجوء لوزير المالية أحمد ماهر للتقدم لمساعدة البنك.

جدول (٦-٧) الديون الرهنية المستحقة على عائلات مالكى الأراضى الحاصلين على قروض من بنك مصر[٢]

العائلة	المديرية	الأرض المرهونة (بالفدان)	إجمالى القرض (بالجنيه المصرى)	المبلغ المستحق لبنك مصر	النسبة المئوية	درجة الرهنية
الشريعي	المنيا	٣١١	٣١,٣٤٩	١٢,٢٧٣	٣٩,١	الثانية
ثروت	المنيا وأسيوط	٣٣٥	٣٢,٥٣١	٥,١٧٠	١٥,٩	الثانية
ديب	المنيا	٢٨٤	٢٢,٩٠٣	٣٦٣	١,٦	الرابعة
سيدة	الدقهلية	٣٢٠	٤١,٦٣٦	٦,٠٠٠	١٤,٤	الرابعة
عبد النبى	الدقهلية	٦٠٧	٩٤,٥٢٧	٦,٤٨٥	٦,٩	الثالثة عشر
عطا	الغربية	٢٤٩,٥	٧,٨٣٤	٤٤٥	٥,٧	الثانية
الخولي	الغربية	١٠٠	٢٢,٩٩٨	٣,٩٠٠	١٧,٠	الثانية
خضر[٣]	الغربية	٥٠٣/ منزل	٤٦,٨١٤	٢,٣٨٧	٥,١	الخامسة
خضر	الغربية	٥٧٦/ منزل	١٨,٩٤١	٢,٣٨٧	٤,٥	السادسة

(١) مصر، البرلمان المصرى. **الأوراق السرية الخاصة ببنك مصر ١٩٤١**. (مذكرة) وثيقة ١، ص. ٤. (يشار إليها فيما يلى ب**الأوراق السرية**)

(٢) المصدر: **الوقائع المصرية**. ٢٧ ، ٣٠ مارس ١٩٣٩؛ ٦، ١١، ١٣، ٢٠، ٢٤ أبريل ١٩٣٩؛ ٢٩ مايو ١٩٣٩؛ ١٠، ١٣ يوليو ١٩٣٩؛ ٧، ١١، ٢١، ٢٥ سبتمبر ١٩٣٩؛ ١٠ أكتوبر ١٩٣٩؛ ٦، ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩؛ ١٢ ديسمبر ١٩٣٩.

ملحوظة: عدة قروض من المذكورة فى الجدول تم تقديمها من قبل صادق فلينى بك، ويبدو أنه من المشروع تجميع قروض بنك مصر وقروض قلينى بك نظرا لأن الأخير استمد تمويله من خلال بنك مصر وكان ذاته مديونا لبنك مصر بما يزيد على النصف مليون جنيه مصرى فى ١٩٣٩.

(٣) مبلغ القرض الأصلى الذى قدمه بنك مصر لعائلة خضر (والمشار إليها فى أربع صفوف متتالية فى الجدول بعاليه) كان ١١,٨٠٥ جنيه مصرى.

العائلة	المديرية	الأرض المرهونة (بالفدان)	إجمالى القرض (بالجنيه المصرى)	المبلغ المستحق لبنك مصر	النسبة المئوية	درجة الرهنية
خضر	الغربية	٤٧٤/ منزل	٤٦,٤٧٢	٣,٣٧٨	٧,٣	الخامسة
خضر	الغربية	١٩٢/ منزل	١٨,٩٤١	١,٤٠٥	٧,٤	الخامسة
المصرى	المنيا	١٦٢٩/ ٥ منازل	١٢٦,٤٠٤	٥٢,٥٤٠	٤١,٦	الثانية
الفار	الغربية	٦٦٤/ متجر	٥٤,٠٣٣	١١,٥٠٠	٢١,٣	الثالثة
نجيب	الدقهلية	٩٣٩	٥٥,٨٢٠	٢٣,٠٠٠	٤١,٢	الثالثة
الحياني	المنيا	١٠٠	٧,٩٨٥	٢٩٥	٣,٧	الثانية
بشر عمر	المنيا	٨٦	٢٤,٥٤٨	١٥,١٥٣	٦١,٧	الثالثة/ الرابعة
بشر عمر	المنيا	٢٧	١٢,٥٠٦	٦,٠٠٠	٤٨,٠	الأولى
بشر عمر	المنيا	١٢٠	١٤,٩١٤	٤,٨٤٠	٣٢,٥	الثانية/ الثالثة
بشر عمر	المنيا	١١٢	١٤,٩٨٨	٣,١٥٣	٢١,٠	الثانية
مقبل	البحيرة	١٧٥	٣٠,١٣٣	٤,٢٥٠	١٤,١	الثانية
عبد النور	جرجا	٤٩٦/ محلج	٢٨,٠٥٠	١,٤٠٠	٥,٠	الرابعة
العجمي	الدقهلية	٣٩/ منزل	٣,٤٧٠	١,٠٠٠	٢٨,٨	الثانية
حسن	المنيا	٩	٧,٣٣٠	٦,٦١٥	٩٠,٢	الثانية
بدر	قنا	٢٣٧	١٢,٩٠٦	١,٤٦٦	٢٣,٤	الثانية/ الثالثة
الأتربي	الدقهلية	٣٧	٣,٣٠٧	١,٢٧١	٣٨,٤	الثانية
الشريف	الغربية	٢٧٧	٢٧,٦٠٣	٣٠٠	١,١	الثانية عشرة
القرين	البحيرة	٢٧٥	٢٢,٩٦٩	٢,٥٠٠	١٠,٩	الرابعة
عبد ربه	المنيا	٦٢/ منزل	١٦,٦٢٤	٣,٤٠٠	٢٠,٥	الثالثة
الغازي	الغربية	٣٨	٦,١١٢	٢,٠٣٧	٣٣,٣	الثانية
إسماعيل أحمد	المنيا	٤٧٩/ منزل	١٠٥,٥٦٥	٣٥,٦٣٩	٣٣,٨	الثانية
الشندويلى	سوهاج والغربية	١٠٩	١١,٨١٩	٤,٨٠٤		الثانية/ الثالثة
إجمالى المبالغ المستحقة لبنك مصر				٢٢٦,٣٣٨		

كانت الحكومة الجديدة التى تشكلت فى أغسطس ١٩٣٩ تحت رئاسة على ماهر باشا، أحد أكثر سياسيى مرحلة ما قبل ١٩٥٢ قسوة. وكان وزير ماليته، حسين سرى باشا، ابن أول مهندس مصرى يتخرج من جامعة بريطانية ومعروف بولائه الشديد للإنجليز، والأهم من ذلك أنه كان وثيق الصلة بأحمد عبود. وعندما حاول طلعت حرب عقد قرض جديد مع البنك الأهلى المصرى، رفض إدوارد كوك تقديم أى ائتمان إضافى للبنك. وعندما حاول طلعت حرب اللجوء لحسين سرى للضغط على كوك للموافقة على طلب قرض بنك مصر، وافق حسين سرى بشرط تقديم طلعت حرب استقالته كمدير تنفيذى أو كعضو منتدب للبنك وشركاته، والذى لم يكن أمامه خيار سوى الإذعان وتقديم الاستقالة.[١]

وبعد استقالة طلعت حرب، تولى حافظ عفيفى رئاسة البنك. كما أصبح عبد المقصود أحمد، وهو شاب صغير من وزارة المالية، مديرا تنفيذيا للبنك وإن كانت السلطة كلها قد تركزت مع عفيفى. وطيلة عام ١٩٤٠، عمل مكتب المحاسبة البريطانى هيويت وبريدسون ونيوبى على مراجعة ملفات مجموعة شركات مصر المالية للمديرين الجدد. وكان تقريره بأن مراقبى بنك مصر وشركات مصر، والذين كانوا جميعا موظفين بالبنك، قد انصرفوا تماما عن القيام بواجباتهم على الوجه الصحيح.[٢] وبعد إصدار هذا التقرير، عقد البرلمان المصرى بمجلسيه جلسة سرية تداول فيها مصير مجموعة شركات مصر. وتم إصدار قانون بإعادة هيكلتها فى يوليو ١٩٤١ نص على ضمان الحكومة المصرية لودائع البنك. ولإقالة عثرة البنك، قدمت الحكومة للبنك قرضا قيمته ٢ مليون جنيه مصرى للوفاء بالتزامات البنك العاجلة على أن يقوم بسداده من أرباحه المستقبلية. وفى المقابل، تم الاتفاق على تسييل كل شركات مصر غير الرابحة طوعًا مع الالتزام بعدم تكوين شركات جديدة. كما حصلت الحكومة على حق النقض فيما يتعلق بأى تعيين لمجلس إدارة البنك على أن يحضر مفوض عنها اجتماعات المجلس كمستشار وللقيام ببعض أعمال

---

(١) مقابلة مع محمد أمين أحمد، المساعد الإدارى لطلعت حرب، والذى شاهد طلعت حرب فى أعقاب لقائه مع سرى، ٢٩ مارس ١٩٧٣؛ انظر كذلك: محمد رشدى. **التطور الاقتصادى فى مصر**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢، ج. ٢، ص ص. ٤٦-٤٨.

(٢) **الأوراق السرية**. وثيقة ٥.

المراجعة المستقلة.[1] ولعل ما أنقذ مجموعة شركات مصر من الحل حقيقة أن عددا من السياسيين ذوى النفوذ كانوا من أصحاب الحصص الكبيرة فى أسهم الشركات.[2]

واستبدل مدير البنك الجديد، حافظ عفيفى، تدريجيًّا كل المديرين الذى عملوا مع طلعت حرب والذين ارتأوا دور بنك مصر الأساسى فى تقديم رأس المال للمؤسسات التجارية والصناعية الجديدة. ولم تبذل القيادة الجديدة للبنك أى جهد لتوسيع مجموعة شركات مصر وإنما تركزت جهودها بالأساس على استخلاص أكبر قدر من الأرباح من البنك وشركاته. وبدلا من تراجعه، استشرى الفساد بشكل ملحوظ فى مجموعة شركات مصر مع احتدام الصراع بين أعضاء البرجوازية على الاستحواذ على مناصب الإدارة.[3]

❁ ❁ ❁

(١) **الوقائع المصرية**. قانون رقم ٤٠ لعام ١٩٤١ والصادر فى ٢٨ يوليو ١٩٤١.

(٢) مقابلات مع النواب السابقين، محمود سليمان الغنام فى ٢٦ أبريل ١٩٧٤، حسن الجداوى فى ١٢ أغسطس ١٩٧٤، ونجيب إسكندر فى ٧ ابريل ١٩٧٤ والذين كانوا من بين الحضور فى الجلسة المغلقة. ووفقا لهؤلاء النواب، فقد كان أحد أبرز المعارضين لحل مجموعة مصر هو توفيق دوس باشا الذى كان يمتلك قدرا كبيرا من الأسهم فى بنك مصر وشركاته.

(٣) F.O. 371/41305, file no. 3, note by financial counselor Mr. Johnson January 1, 1944; F.O. 371/41307/J3612 and J3830, Shone to Foreign Office, October 13, 1944; F.O. 371/41305/J972, Killearn to Eden, March 3, 1944.